دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأيديولوجية السياسية الأمريكية : محدداتها اتجاهاتها الرئيسية وتأثيرها على السياسة العامة
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	الغامدي، عبدالله بن جمعان بن محمد
المجلد/العدد:	مج 14 , ع 56
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1997
الشهر:	شتاء
الصفحات:	83 - 110
رقم MD:	15530
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الصراع الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الدولية، العلاقات الدولية، الفلسفة السياسية، الهيمنة، النظم السياسية، الأيديولوجيات، سباق التسلح، توازن القوى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/15530

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

شؤون اجتماعية
العدد ٥٦
شتاء ١٩٩٧م
السنة ١٤

الأيديولوجية السياسية الأمريكية: محدداتها.. اتجاهاتها الرئيسية.. وتأثيرها على السياسة العامة

د. عبدالله جمعان محمد الغامدي *

مقدمة:

لقد جانب الصواب أولئك الذين اطلقوا شعار «نهاية الأيديولوجية» منذ منتصف الخمسينات. فعلى الرغم من إصرار البعض (مثل Bell، ليبست Lipset، فوكوياما Fukuyama) على الادعاء بنهاية الأيديولوجية أو ضعف تأثيرها، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك. إذ إن التكيف الأيديولوجي الخفي والمنظور قائم في كل مكان وفي كل وقت، وعبر العديد من الأجهزة (الكتاب - المدرسة - ووسائل الاعلام المختلفة)، وحتى ضمن العلم نفسه (سبيلا، ١٩٨٣). فجميعنا كما يقول روي مكريدس Macrides نثمن بعض الأشياء كالملكية والحرية والسلطة، ولدينا تصورات مختلفة عن العالم الذي نعيش فيه، وعن طريق تلك التصورات نحاول أن نفهم مايدور حولنا. كذلك لدينا ميل وتحيز إلى أولئك الذين يشاركوننا الإيمان بنفس القيم والمثاليات. بالاضافة إلى ذلك فإنه مهما ادعينا الاستقلالية إلا أننا

* كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود.

في الحقيقة نقع تحت تأثير تلك الأفكار والقيم (الأيديولوجية)، ومن خلالها يمكننا التأثير على الآخرين، كما يمكن للآخرين التأثير علينا. ومع أن القوة والتأثير تعتبر محور اهتمام السياسة إلا أن السياسة تهتم أيضاً بالأفكار. فالصراع بين الناس ليس مجرد صراع على المصالح الشخصية. فالناس قد يختلفون بحدة أيضاً حول ماهية المجتمع الفاضل. ومنذ الثورتين الأمريكية والفرنسية فإن الخلاف الأيديولوجي بين الليبراليين والمحافظين حول هذا الموضوع قد احتل مركز الصدارة في الديمقراطيات الغربية عموماً والديمقراطية الأمريكية على وجه الخصوص. وقد أصبح هذا الخلاف الأيديولوجي أكثر وضوحاً في الولايات المتحدة منذ بداية الثمانينات مع صعود الأيديولوجية اليمينية المحافظة. وفي هذا الصدد يؤكد غسان سلامة: *أن وصول رونالد ريجان إلى البيت الأبيض في أوائل الثمانينات لم يكن أمراً عادياً نتيجة تنافس بين شخصيتين، وحزبين، تشهده الولايات المتحدة كل أربع سنوات منذ نشأتها. إذ كان أيضاً انتصاراً لاسابق له لتيار أيديولوجي قوي النبرة، صدامي، متشعب المدارس، غني بالوسائل، يسمى أحياناً: «باليمين الجديد»، أو بتيار «المحافظين الجدد»، وأيضاً بـ«التيار القومي الجديد»، أو بأسماء أخرى تدل في كل الأحيان على طابعه الجديد، وتختلف باختلاف الأولويات، من مدرسة إلى أخرى، (سلامة ١٩٨١، ص ١٠٨).*

ويهدف هذا البحث إلى تعميق فهمنا للأيديولوجية السياسية الأمريكية، وذلك من خلال التركيز على العوامل المكونة لتلك الأيديولوجية واتجاهاتها الرئيسية ومدى تأثيرها على السياسة العامة للولايات المتحدة.

تعريف الأيديولوجية:

تعتبر الأيديولوجية كما تقول نبيلة داود لفظاً إغريقياً مكوناً من جزئين Ideo بمعنى: ماهو متعلق بالفكر، وLogos بمعنى: علم.. وبذلك تصبح الأيديولوجية هي علم الفكرة (داود ١٩٩١). وقد نشأ مفهوم الأيديولوجية مع الثورة الفرنسية (١٧٨٩) عندما عمد الثوريون الفرنسيون في ذلك الوقت إلى مهاجمة الحقوق المقدسة للملك في الحكم بالاضافة إلى التشكيك في التقاليد والطقوس الدينية وخاصة تلك المتعلقة بالكنيسة الرومانية الكاثوليكية. وقد صاغ مفكرو الثورة مصطلح الأيديولوجية للإشارة إلى علم للأفكار قائم على الانطباعات الأكثر موضوعية، المكتسبة من الواقع المحسوس انطلاقاً من الملاحظة والتجريب بدلاً من المبادئ غير الصحيحة للإيمان والسلطة. ولذلك كانت الأيديولوجية تعني أساساً طريقة أمبريقية لملاحظة العالم. أما

اليوم فإن العلماء الاجتماعيين ينظرون إلى الأيديولوجية بتعابير أكثر استقلالية حيث أصبحت تمثل بالنسبة لهم وحدة نسقية أو نظامية للمبادئ تربط المدركات الحسية للعالم بقيم أخلاقية صريحة (Bell, 1962). فهي التي توضح للمجتمع بجلاء ماهي الأشياء القيمة التي تجب المحافظة عليها، وماهي الأشياء التي يجب أن تتغير (Macrides, 1983, P. 9).

وبشكل عام يمكن تعريف الأيديولوجية بأنها تلك المنظومة العامة للمعتقدات والقيم حول المجتمع الإنساني. فهي **أولاً**: عامة لأن منظومة المعتقدات الشخصية البحتة لايمكن اعتبارها أيديولوجية لأن الأيديولوجية لابد وأن تكون لها هوية عامة متجاوزة كل مالدى الأفراد. وهي **ثانياً**: منظومة لأن الأيديولوجية تنطوي على مجموعة من الأفكار المنظمة. وهي **ثالثاً**: تقوم على معتقدات وقيم.. وذلك لأن الأيديولوجية تحتوي على تصور عام لكل ماهو كائن، وماينبغي أن يكون. **وأخيراً**: فهي ترتبط بالفعل حيث تقدم تحليلاً ورؤية للمجتمع القائم، كما أنها توفر مثاليات أخلاقية بهدف الوصول إليها. وباختصار فإن الأيديولوجية يمكن تمييزها عن مجموعة الأعراف والتقاليد مثلاً من خلال الرغبة القوية لدى معتنقيها لتغيير أو تحوير العالم طبقاً لقيمهم السياسية (Ladd 1985, P. 62). ويعرف ويلسون Wilson الأيديولوجية السياسية بأنها عبارة عن مجموعة من الاعتقادات الثابتة والمتماسكة حول من ينبغي أن يحكم، ومجموعة المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تطاع ويخضع لها الحاكم، وماهية السياسات التي ينبغي للحاكم أن يتبعها (Wilson, 1989, P. 114). وطبقاً لكارل فريدريك Friedrich، فإن الأيديولوجية السياسية هي عبارة عن: «*أنساق الأفكار المرتبطة بالعمل... وهي ذات علاقة بالنظام السياسي والاجتماعي القائم وتهدف إلى تغيير أو الدفاع عن ذلك النظام... وترمز إلى مجموعة الأفكار المتماسكة المعقولة المتعلقة بالوسائل الممكنة لكيفية تغيير أو تعديل أو الحفاظ على النظام السياسي*» (Friedrich, 1963, PP. 89 - 90). ولذلك فإن الأيديولوجية تقوم بدور رئيسي في تحديد من يحكم الآن، ومن ينبغي أن يحكم المجتمع، وماهي الطريقة المُثلى لاختيار القادة السياسيين، وكيف يبرر الحكام ممارستهم للسلطة؟ وطبقاً لذلك فإن الأيديولوجية تبدو مرادفة للثقافة السياسية أو التقاليد السياسية كما يقول روي مكريدس، فالبريطانيون أو الأمريكيون يشكلون حياتهم السياسية وفقاً لمجموعات مختلفة من الأفكار والمعتقدات والمواقف المترابطة (Macrides, 1983).

ومع ذلك فإنه يمكن أن تقوم جماعات متباينة ضمن نفس المجتمع السياسي الواحد

تحت ظروف معينة بتحدي الأيديولوجية السائدة وخلق أو تطوير أيديولوجيات مناهضة تهدف إلى التشكيك في شرعية الوضع القائم والرغبة في تعديله. وفي ظل هذه الظروف تتبنى تلك الجماعات فكرة تغيير الوضع الراهن بدلاً من المحافظة عليه. وهذا يعني أن الأيديولوجية يمكن أن تدفع الناس للتحرك ضد النظام القائم بهدف تعديله أو تغييره، أي أنه بينما تحاول أيديولوجية معينة إضفاء الشرعية على النظام القائم، فإن أيديولوجيات منافسة أخرى قد تتحدى تلك الشرعية وتحاول أن تقدم البديل.

الأيديولوجية السياسية الأمريكية:

تتميز الولايات المتحدة عن غيرها من الدول - التي قامت على تراث عرقي مشترك - في كونها وإلى درجة كبيرة تمثل أُمة من المهاجرين القادمين من بلاد وثقافات مختلفة، ومن أجل ذلك التنوع. فإنه كان لابد للأمريكيين أن يبحثوا عما ينمي وحدة البلاد وهويتها، وأن يطوروا نوعاً من الرباط فيما بينهم يستطيع أن يتجاوز اختلافاتهم العرقية والثقافية. وقد وجد الأمريكيون ذلك الرباط فيما أصبح يُعرف بالأيديولوجية الليبرالية الكلاسيكية، والتي كانت ولاتزال تؤثر بشكل كبير في المجتمع الأمريكي. وتعتبر الليبرالية الكلاسيكية أيديولوجية سياسية واسعة الانتشار، نشأت في أوروبا خلال القرنين السابع والثامن عشر، وتم نقلها إلى الولايات المتحدة عن طريق المهاجرين الأوائل الذين كانوا ينتمون في معظمهم إلى غرب وشمال غرب أوروبا. إلا أن تلك الأيديولوجية قد تم تعديلها وتحويرها في خلق مجتمع أمريكي جديد يختلف عن ماضيه الأوروبي بشكل جذري. وتقوم الليبرالية الكلاسيكية الأمريكية على خمسة معتقدات أو التزامات متداخلة ومتفاعلة.. وهي:

١ - الفردية: والتي تعني أن الهدف من وجود المجتمع والسياسات هو تحقيق وحماية الحقوق الفردية في الحياة، والحرية، وتحقيق السعادة لكل مواطن.

٢ - الحرية.:أي اعطاء الفرصة للأفراد لصنع خياراتهم في ظل أدنى حد ممكن من التدخل الحكومي.

٣ - المساواة: والتي تعني ضمان المساواة الفعلية في الفرص للأفراد، وأن كل فرد يستحق فرصة متساوية للمنافسة على العمل، والدخل، والمكانة، والقيم الاجتماعية الأخرى.

٤ - احترام الملكية الخاصة: والتي من خلالها يتمكن الأفراد من تحديد مواقفهم وشخصياتهم وحماية أنفسهم وتحديد مواقعهم في المجتمع.

٥ - الديمقراطية :التي تُعْتَبر النظام الملائم لصنع القرار السياسي لأنها النظام

الوحيد القائم على سيادة اختيار الأفراد. فلكي يكون الأفراد أقوياء وحقوقهم مصونة، فإن الحكومة يجب أن تكون مقيدة الصلاحيات بشكل كبير (Ladd 1985, P. 63).

ويؤكد بيري Perry, 1944 ندرة الحالات المشابهة لحالة الولايات المتحدة التي قامت على تلك المجموعة من الأفكار التي يمثل قبولها نقطة الالتقاء أو الاتفاق الرئيسية، والتي كان لها الدور الأهم في تماسك المجتمع الأمريكي وبقائه. إذ يرى جلايسون Gleason أنه ليس بالضرورة أن ينتمي الفرد إلى أي خلفية عرقية أو دينية أو لغوية أو قومية لكي يصبح أمريكياً، فكل مايلزمه هو الإيمان بالأيديولوجية السائدة المرتكزة على المثاليات التجريدية لكل من الحرية والمساواة والجمهورية والتي كان هدفها خلق سياسة منفصلة وبعيدة ليس عن الدين فقط ولكن عن الثقافة أيضاً. ولذلك أطلقت صفة «الأمريكية»، ولازالت تُطلق على تلك السياسة التي لاترتبط بالدين أو القومية، أو بمعنى آخر تلك السياسة المرتبطة بعدد كبير من الديانات والقوميات إلى الدرجة التي تجعلها بعيدة عن تأثير أي منها. ولذلك فإن شعارات ومراسم المواطنة الأمريكية لم تشتق من من الثقافة السياسية أو التاريخ البريطاني - الأمريكي الذي كان سائداً بين أوائل المهاجرين بل جاءت تلك الشعارات والمراسم مجهولة ثقافياً، مستحدثة لامتوارثة، طوعية أو اختيارية، وسياسية المحتوى. وبذلك كانت الطريقة المُثلى للفرد الأمريكي لإثبات مواطنته تتمثل في قبوله العيش بسلام مع كل الأمريكيين الآخرين عن طريق القبول بـ.. واحترام التعددية الاجتماعية (Walzer 1990).

محددات الأيديولوجية السياسية الأمريكية:

تعتبر عملية تحديد العوامل المكونة لأيديولوجية ما مسألة صعبة ولاتخلو من المجازفة ويصبح الأمر أكثر صعوبة عندما يتعلق بالأيديولوجية الأمريكية. وذلك لأن مثل تلك العوامل عادة ماتكون غير واضحة وغالباً ماتكون هناك صعوبة في التمييز بين الأسباب ونتائجها. ومع ذلك فإن أي محاولة لاستكشاف القوى التي ساهمت في صياغة الأيديولوجية السياسية الأمريكية يمكن أن تكون ذات فائدة في تعميق فهمنا لها. ويبدو أن هناك خمسة عوامل رئيسية قد ساهمت بشكل أو بآخر في صياغة وبلورة الأيديولوجية السياسية الأمريكية. وتشمل هذه العوامل كلاً من التراث البيوريتاني - الكالفني، تجربة الحدود المفتوحة التي شهدتها الولايات المتحدة أثناء فترة استيطان الغرب الأمريكي، غياب الطبقة الأرستقراطية، توافر الفرص الاقتصادية، وأخيراً ظاهرة التنقل (الهجرة الداخلية).

١ - التراث البيوريتاني - الكالفني:

كانت الدفعات الأولى من المستوطنين الذين نزلوا على الساحل الشرقي للولايات المتحدة مدفوعة بالحصول على مكان يستطيعون فيه ممارسة شعائرهم الدينية بحرية بعيداً عن الاضطهاد الديني الذي شهدوه في مواطنهم السابقة. حيث أسس البيوريتان مستوطنة خاصة بهم في ماساشوستس، بينما أقام الرومان الكاثوليك في مستوطنة ماريلاند واستقر أوائل طائفة الكويكرز في مستوطنة بنسلفانيا.

ويبدو أن الطائفة البيوريتانية الأكثر تماسكاً اجتماعياً، وذات الخلفية الكالفنية، كانت الأكثر أهمية من بين تلك الطوائف حيث كان لها التأثير الأكبر على المجتمع الأمريكي. فقد انتشرت أفكارهم الكالفنية مع بعض التعديلات الطفيفة وعمت أجزاء واسعة من المجتمع الأمريكي عن طريق نظام المدارس الفعّال الذي أقاموه. ولكي ندرك مدى التأثير البيوريتاني - الكالفني على المجتمع الأمريكي، فلابد أن ندرك أن تلك الطائفة تميزت عن غيرها من الطوائف الأخرى (التي كانت قدرية إلى حد كبير) في تركيزها على ابراز قدرة الإنسان في التأثير على مجريات حياته (Heiment 1966; Schlatter 1962). باختصار.. كانت تلك الطائفة تؤمن بأن الإيمان بالإله يجب أن يترافق مع الإيمان بالقدرة الإنسانية، حيث إن الإنسان يُعتبر مسؤولاً عن استخدام وتطوير الخصائص والقدرات التي منحها له الخالق. ولذلك بذل أوائل المستوطنين البيوريتان جهوداً كبيرة لبناء مجتمع ناجح ومكافح.

ويزعُم كثير من المراقبين أن ذلك الإصرار المزدوج الإيمان والعمل من قبل البيوريتانيين قد استمر، وتمت المحافظة عليه من الأجيال اللاحقة، وكان له بالغ الأثر على المجتمع الأمريكي ككل والذي يتضح لنا الآن من خلال التركيز على أهمية القيم الدينية الأخلاقية والتنافس من أجل النجاح الاقتصادي - (Mead, 1942, P. 160 - 161; Lipset, 1963). وبذلك كان العمل الشاق مع الإيمان يمثلان المزيج الفريد الذي تركه التراث البيوريتاني - الكالفني للمجتمع الأمريكي. وعلى الرغم من أن المجتمع الأمريكي في الوقت الحاضر يبدو أنه يركز على العمل أكثر من ممارسة الشعائر الدينية، إلا أن كلا الاتجاهين لايزالان ملحوظين في الحياة الأمريكية. وفي هذا المجال يؤكد كلوكهون Kluckhohn, 1944 أنه حتى أولئك البعض من الأمريكيين غير المؤمنين بالدين، لازالو يرون أنه من الضروري الاستناد إلى مبررات أخلاقية ودينية لأفعالهم الشخصية والوطنية.

٢ - تجربة الحدود المفتوحة أثناء فترة التكوين:

على الرغم من أن معظم الأمريكيين الأوائل قد جاؤوا أساساً من القارة الأوروبية إلا أن التجربة الأمريكية التي عايشها أولئك المهاجرون قد شكلت منهم أمةً جديدة تختلف بشكل كبير عن ماضيهم الأوروبي. ولعل أحد أهم العوامل الرئيسية وراء تميز الشعب الأمريكي عن الشعوب الأوروبية، كما يؤكد تيرنر Turner، يعود بالدرجة الأولى إلى فترة التوسع الاستيطاني باتجاه الغرب لاخضاع القارة الأمريكية التي أعقبت نيل الاستقلال خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي استمرت حتى تمت السيطرة على تلك الأراضي الشاسعة الممتدة حتى المحيط الهادي. فقد كان لتوافر الأراضي المجانية الذي نتج عن حركة التوسع باتجاه الغرب دور في انعاش الآمال بالازدهار الاقتصادي والمغامرة وغير من التقسيم الاجتماعي الطبقي الذي كان يميز المجتمعات الأوروبية وتطلب وجود مؤسسات جديدة وغير من الممارسات الاقتصادية التقليدية لتتلاءم مع متطلبات الاكتفاء الذاتي. وقد تركت تلك التجربة أثراً عميقاً في نسق القيم الأمريكية إذ شجعت الجهود الفردية، ومهدت للديمقراطية السياسية والاقتصادية، كما عملت على تسهيل مهمة الانعتاق من التقاليد وحطمت روح المحافظة، وخلقت في الأمريكيين نوعاً من تقرير المصير في الشؤون المحلية مقروناً باحترام السلطة الوطنية. وقد خلقت تلك التغيرات في المواقف الأساسية مواطنين أمريكيين بنظام قيم لم يكن ليتبلور إلا من خلال تجربة الحدود الفردية تلك (Turner, 1968).

وتنبغي الإشارة إلى أن التطور الذي حدث في مستوطنات التخوم قد نتج عنه نظام اجتماعي جديد اختلف بدرجة كبيرة عن ماكان سائداً في الولايات الشرقية - والذي كان يمثل امتداداً طبيعياً لما كان سائداً في أوروبا - التي قدم منها أولئك المهاجرون. ويعتقد تيرنر أن السبب في بروز ذلك النظام الاجتماعي الجديد يمكن ارجاعه إلى قوى مختلفة، خاصة بيئة مناطق الحدود. فقد كانت تلك المناطق تحتوي على أراضٍ زراعية شاسعة قليلة السكان، وقد ساهم ذلك في توفير فرصة للفرد لتحسين مستواه المعيشي تفوق بكثير ماكان متاحاً في المناطق الآهلة بالسكان في الشرق (Ibid). وفي مناطق التخوم تلك امتزج المهاجرون القادمون من مشارب مختلفة مع بعضهم البعض وساهمت خصائص وسمات كلٍ منهم في بلورة الأيديولوجية (الأمريكية) الجديدة التي ساهمت في أمركة الأفراد والمؤسسات ليس في تلك المناطق فقط، إذ سرعان ماانتشرت فيما بعد لتشمل بقية أرجاء القارة ومنها الولايات الشرقية. حيث عمقت تجربة الحياة في تلك المناطق والتي اعتمدت على مبدأ المساواة في الفرص وتميزت

بغياب الفوارق الطبقية المتوارثة من إيمان أولئك الأفراد بالديمقرطية. كما عززت مشاعرهم ومواقفهم القومية ونظراً لاضطرارهم في تلك البيئة على الاعتماد على الحكومة القومية التي كانت الوحيدة القادرة على توفير الأمن والمواصلات وبيع الأراضي وغيرها من الاحتياجات الأساسية في تلك المناطق النائية. كذلك رسخت تجربة الحياة في مناطق التخوم فكرة الفردية والاعتماد على النفس لتحسين المستوى المعيشي حيث كان لوفرة الموارد الطبيعية دور في تحرير أولئك الأفراد من الاعتماد على الضوابط الاجتماعية. وكان من نتيجتها بروز الأمريكي الجديد الذي كان يختلف بطرق عدة عن ماضيه الأوروبي. وقد كان لبيئة الحدود تلك أثر هام تمثل في رغبة المستوطنين في الانتقال المستمر إلى مناطق ماوراء الحدود بحثاً عن فرص جديدة أكثر إغراء مما كان له دور في خلق الشخصية التحركية غير المرتبطة بمكان معين والتي لازالت تميز المواطن الأمريكي حتى اليوم مما أدى إلى تقوية الشعور بالانتماء القومي واضعاف الانتماء الاقليمي ومهد بعد ذلك في تحويل الولايات الكونفيدرالية إلى دولة اتحادية قوية. وأخيراً فقد وفرت تجربة الحدود المفتوحة أمام الاستيطان في الغرب الأمريكي صمام الأمان للجماعات الساخطة والناقمة على المجتمع في الشرق خلال فترة التكوين للديمقراطية الأمريكية. إذ كان بإمكان أولئك الذين كانوا في أدنى درجات السلم الاجتماعي والاقتصادي أن يتحركوا قدماً صوب أراضي الغرب الشاسعة للبحث عن الثروة.

ففي الغرب الجديد كما يقول نيفينز وكوماجر:

امتزجت دماء كثير من الأقوام المختلفة... وكان للاسكتلنديين - الايرلنديين ذوي الرؤوس الصلبة، ولألمان بنسلفانيا الذين فطروا على التدبير، ولليانكي (الأمريكيين) المجازفين في اقامة المشروعات، ولرجال من أصول أُخرى أدوار أدوها. وقد أوتي هؤلاء جميعاً صفتين مشتركتين: الفردية، والديمقراطية. ولم تحل سنة ١٨٣٠م حتى كان مايزيد عن نصف الأمريكيين قد نشأوا في بيئة غابت عنها تقاليد وعادات العالم القديم، أو بقيت جد ضعيفة. كان على الرجال في الغرب أن يعتمدوا على جهودهم، فلم تكن قيمتهم تقاس بحسبهم، ولا بالأموال الموروثة، ولا بسنوات الدراسة، وإنما بما كانوا يفعلون... هذه المساواة في الفرصة الاقتصادية نمت شعوراً بالمساواة الاجتماعية والسياسية، أتاحت لمن فطروا على القيادة فرصة التقدم بسرعة (محمد خليل، ١٩٩٠، ص ٢٠٨ - ٢٠٩).

وعلى الرغم من انتهاء تجربة الحدود المفتوحة باكمال السيطرة على الغرب

الأمريكي إلا أن آثار تلك التجربة تركت بصماتها المؤثرة على المجتمع الأمريكي حتى الآن وساهمت بدور كبير في صياغة الأيديولوجية الأمريكية الحالية.

باختصار يمكن القول إن تجربة استيطان أراضي الغرب الأمريكي ساعدت بشكل كبير في القضاء على الفوارق والامتيازات الاجتماعية، وشجعت على تحقيق المساواة الاقتصادية، كما ساهمت في تعزيز المساواة السياسية والديمقراطية والفردية. وعلى الرغم من تعرض فرضية تيرنر تلك لكثير من الانتقادات منذ ذلك الحين، إلا انها لازالت تعتبر من أفضل التفسيرات لكيفية تطور الأيديولوجية السياسية الأمريكية.

٣ - غيـــاب الطبقة الأرستقراطية:

يعتبر غياب أي دور مؤثر للطبقة الأرستقراطية في مسيرة بناء الولايات المتحدة من أهم الخصائص المميزة للمجتمع الأمريكي عن غيره من المجتمعات وبخاصة المجتمعات الأوروبية. وذلك أن الشعب الأمريكي باستثناء عدد صغير من الهنود الحمر يتكون من المهاجرين وأحفادهم. ويشترك معظم المهاجرين الأوائل تقريباً وبغض النظر عن اختلافاتهم اللغوية والدينية والثقافية في شيء رئيسي واحد وهو أنهم كانوا ينتمون إلى الطبقات الفقيرة في مجتمعاتهم الأصلية إذ إن البحث عن فرص جديدة أو الهرب من الاضطهاد كان الدافع الرئيسي وراء قدوم أولئك إلى العالم الجديد أما الأغنياء والمنحدرون من أسر عريقة فلم يغامروا بمغادرة مساكنهم المريحة في أوروبا من أجل حياة مجهولة وصعبة وغير مؤكدة النجاح في القارة الأمريكية. وبالاضافة إلى أولئك كان هناك أيضاً الأفارقة السود الذين جلبوا إلى هناك رغماً عنهم وكانوا أكثر فقراً ولايملكون حتى حريتهم الخاصة. وهذا يعني باختصار أن الطبقات الارستقراطية التقليدية الأوروبية وتقاليدها المتوارثة لم يكن لها وجود في أوساط المهاجرين الأوائل إلى القارة. ولذلك فلم يعتمد التمييز بين الأفراد على معايير الاسم أو المكانة أو الميلاد. أي أن الولايات المتحدة قد بدأت تطورها القومي في غياب وجود طبقة ارستقراطية قوية يمكن أن تعيق ديمقراطيتها. ونتيجة لذلك لم يكن هناك أي دافع أو تحريض على الصراع الطبقي الذي ترك أثاره واضحة على الأيديولوجيات السياسية في البلدان الأوروبية. وقد ساهمت مثل تلك الحالة في بناء شخصية أمريكية نشيطة ومتحمسة للوطن الجديد. وحلت المنافسة الفردية على الفرص المادية محل الطبقة كمعيار للمقارنة بين الأفراد. وأصبحت الانجازات المادية هي الطريقة الشائعة لاثبات الوجود والتفوق على الآخرين والوصول إلى الطبقة العليا في المجتمع الأمريكي بعيداً عن الخلفية الارستقراطية أو عراقة النسب (Gorer, 1948). وهذا بدوره ولد شعوراً متزايداً لدى

الأفراد بعدم خضوعهم لأية قوى أخرى وباعتزازهم بالانتماء إلى الوطن وبقدرتهم على تحقيق كثير مما يصبون إليه. ويمكن ارجاع بروز مثل تلك الشخصية الأمريكية التنافسية ولو جزئياً إلى خلفية المهاجرين الأمريكيين. حيث كان على المهاجر الجديد أن يثبت ولاءه للولايات المتحدة (بالرغم من خلفيته السابقة) عن طريق التفوق على غيره من الأمريكيين اقتصادياً، وعن طريق اتخاذ مواقف أكثر تطرفاً في الدفاع عن والمحافظة على كل ماهو أمريكي ومهاجمة كل مايتصوره عدواً لأمريكا (Key, 1961).

٤ - توافر الفرص الاقتصادية:

تمتعت الولايات المتحدة ولازالت بفرص اقتصادية كبيرة قل نظيرها في بلدان أخرى، ففي أعقاب الاستقلال، كانت هناك الأراضي الشاسعة غرب الحدود والتي ساهم استغلالها في توفير الأرض الزهيدة الثمن والفرص المتزايدة لبناء حياة جديدة (Potter, 1954)، وتميزت تلك المناطق بوجود ثروات طائلة. حيث كان لاكتشاف الذهب والفضة فيها بكميات كبيرة دور كبير في تحقيق الثراء السريع لأعداد كبيرة من الأفراد. ومع تسارع خطوات التصنيع في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، تضاعفت كذلك فرص الأفراد في تحسين أوضاعهم الحياتية وأصبح تحقيق الحلم الأمريكي في كثير من الأحيان واقعاً ملموساً. وقد كان من أهم آثار توافر تلك الفرص تشجيع التنافس المادي بين الأفراد واضعاف الروابط العرقية والطبقية حيث وجد الفرد أنه ليس بحاجة إلى دعم ومساندة أي طبقة أو جماعة لتحسين أوضاعه المعيشية. وهذا يمكن أن يُفسر عدم ارتباط الولاء الحزبي في الولايات المتحدة بالروابط والاعتبارات الطبقية والعرقية والمهنية كما هي الحال في الدول الأوروبية (Monsma & Henry, 1972). فقد استطاع عدد من الأفراد الطموحين ومن خلال الاعتماد على قدراتهم الذاتية من تحويل أراضي الغرب الأمريكي المهجورة إلى مزارع غنية وساهمت جهودهم تلك في إثارة حماس الأجيال التالية، وغرست فيهم روح التفاؤل والاعتماد على النفس والتحرر من القيود وبخاصة قيود السلطة الحكومية. وبالتالي نشأ لدى الفرد الأمريكي مشاعر عدم الارتياح وعدم الثقة في السلطة السياسية. كما أفرزت تلك الظروف تعلق الفرد الأمريكي بالحرية والديمقراطية.

كما أن الاقتصاد الأمريكي ذا الإنتاجية العالية قد ساعد في عملية توزيع الثروة والرفاهية بشكل واسع النطاق، مما جعل أغلبية الأمريكيين تتمتع بأعلى مستويات معيشية في العالم. مما شجع على بروز شعور بالاقتناع والتفاؤل بين الأمريكيين حول الشؤون الاجتماعية. وساهم الرخاء الاقتصادي الأمريكي كذلك في تعزيز الحراك

الاجتماعي على طريق فتح المجال أمام الفقراء لتحسين أوضاعهم الاقتصادية مما أدى إلى تقليل حدة مشاعر السخط السياسي والاجتماعي بين أفراد الطبقات المختلفة. وقد كان للانتاجية العالية للاقتصاد الأمريكي دور لايقل أهمية في تقليل حدة التوتر بين الجماعات عن طريق حصرها في التنافس حول المصادر الحكومية التي تتميز بأن اشباع حاجات أحد الأطراف لايتم بالضرورة على حساب الآخرين، حيث كان ولازال بالإمكان اشباع عدد كبير من المطالب المتنافسة عن طريق توسيع حجم المصادر الحكومية إلى القدر الذي يسمح بقسمتها بين الأطراف المتنافسة في المجتمع.

٥ – ظاهرة التنقل أو الهجرة:

على الرغم من انتهاء تجربة الحدود باستكمال استيطان الغرب الأمريكي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أنه من الملاحظ أن تلك التجربة قد تركت آثارها واضحة ليس فقط على سكان تلك المناطق، وإنما على المجتمع الأمريكي ككل. وتمثل ذلك في نزعة المواطن الأمريكي إلى الترحال المستمر من منطقة إلى أخرى، وعدم الارتباط بمكان اقامة واحدة سعياً وراء الحصول على أفضل الفرص الممكنة لتحسين أوضاعه الحياتية. ولذلك يمكن القول بأن الهجرة أو الانتقال المستمر تعتبر القاعدة وليس الاستثناء في حياة الفرد الأمريكي وقد لعبت هذه الظاهرة دوراً هاماً في تشكيل وبلورة الشخصية الأمريكية. فكل الأمريكيين تقريباً كما يقول Lee قد تركوا موطن آبائهم أو أجدادهم، وأن شخصاً من بين كل خمسة أشخاص ينتقل من مكان اقامة إلى آخر كل سنة تقريباً وأن أكثر من ٢٥٪ من السكان يعيشون خارج الولايات المتحدة التي ولدوا فيها. وقد كان لظاهرة الهجرة أو الانتقال المستمر دور أساسيٌ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية قدماً في الولايات المتحدة (Lee, 1961). فقد كانت الرأسمالية الحديثة التي انتهجتها الولايات المتحدة تتطلب الاستغلال السريع للمصادر الجديدة والتخلي عن تلك التي لم تعد عوائدها كافية. وبذلك كانت المصادر الجديدة أينما وجدت تجذب إليها أعداداً كبيرة من الباحثين عن فرص عمل جديدة. وبهذا يمكن القول بأن صمام الآمان الحقيقي للمجتمع الأمريكي لم يكن في تجربة الحدود المفتوحة فقط بل انه يكمن في الوقت الحاضر في نزعة الفرد الأمريكي في الهجرة والانتقال المستمر نحو أراضٍ زراعية أكثر خصوبة أو من الريف إلى المدينة. ولم تكن الهجرة خلال الفترة الماضية قاصرة على الانتقال الداخلي بين الولايات المتحدة، بل كان هناك أيضاً هجرة خارجية تمثلت في قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة من مناطق العالم القديم بحثاً وراء فرص حياة جديدة.

وقد كان لتلك الهجرة أو الانتقال المستمر تأثير واضح على نمط الحياة الأمريكية. فقد نتج عنها مثلاً انفصال الفرد عن بقية أفراد الأسرة، وبالتالي اختفاء ظاهرة الأسر الكبيرة ذات الارتباطات المتبادلة. وهذا بدوره ساهم في تغذية الشعور بالفردية حيث أصبح الفرد الأمريكي وأسرته الصغيرة يعتمد على نفسه مباشرة دون الحاجة إلى مساعدة الأقارب في توفير متطلبات حياته وكان لهذا الاعتماد على النفس دور في تحرير الأفراد من قيود وتأثيرات روابط الدم والقرابة وجعله أكثر استقلالية (Ibid). كذلك كان لحركة التنقل تلك دور مهم في اعاقة نمو طبقة ارستقراطية، مما جعل الطريق ممهداً أمام تطور الديمقراطية بطريقة سلمية في الولايات المتحدة بعكس الحال في أوروبا. ولم تعد ملكية الأراضي معياراً للمكانة الاجتماعية وحل محلها ملكية الأشياء المنقولة مثل القدرات والثروة. وقد ساعدت مثل تلك التحولات التي أحدثتها الهجرة وخاصة بين الولايات في تغذية الشعور بالانتماء القومي واضعاف الانتماء المحلي أو الاقليمي، مما كان له أكبر الأثر على تطور النظام السياسي الفيدرالي للولايات المتحدة.

وبإيجاز.. يمكن القول بأن ظاهرة الهجرة أو الانتقال المستمر قد لعبت دوراً رئيسياً في ترسيخ بعض من أهم القيم في المجتمع الأمريكي وبخاصة قيم الفردية والحرية والمساواة في الفرص والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية والاستقرار السياسي.

الاتجاهات الرئيسية للأيديولوجية الأمريكية:

على الرغم من أن الغالبية العظمى من الأمريكيين تعتنق الأيديولوجية الليبرالية الكلاسيكية، وخاصة فيما يتعلق بقيم الحرية والمساواة في الفرص واحترام الملكية الخاصة في ظل نظام سياسي ديمقراطي إلا أن هناك اختلافات رئيسية بين تلك الغالبية حيال التفسيرات المعطاة لتلك القيم. في ضوء تلك التفسيرات برز على الساحة الأمريكية اتجاهان رئيسيان هما الاتجاه الليبرالي والاتجاه المحافظ.

ويشترك اتباع كلا الاتجاهين في احترام شرعية النظام السياسي القائم وعدم الرغبة في ادخال أية تعديلات جذرية عليه. وهناك أيضاً اتفاق عام على القبول بالنظام الرأسمالي الأمريكي كنظام اقتصادي وبنظام السوق كأداة رئيسية لتوزيع السلع والخدمات الاقتصادية. وفي الواقع فإن التمييز بين الاتجاه المحافظ والاتجاه الليبرالي في الوقت الحاضر يكتنفه الكثير من الغموض على الرغم من استمرار التقسيم في تقديم نوع من الارشاد إلى الهوية السياسية. حيث يمكن القول إن الفرق الجوهري مابين الليبراليين والمحافظين لايتعلق بمسألة هل ينبغي للحكومة أن تكون

قوية أو ضعيفة، وإنما يتعلق أكثر بمسألة متى ينبغي أن تكون قوية ومتى ينبغي لها أن تكون ضعيفة.

أولاً: الاتجاه الليبرالي:

يقوم هذا الاتجاه على افتراض عقلانية الأفراد والإيمان بقدرتهم على تجاوز الصعاب في طريق التقدم دون اللجوء إلى العُنف. وتعود جذور هذا الاتجاه إلى أفكار الفيلسوف الانجليزي جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤). الذي طور نظريته المعروفة بالنظرية العقدية للدولة، والتي أكد من خلالها أن الدولة تكتسب شرعيتها من قبول المحكومين بها، ويكون هدفها الأساسي حماية حقوق الأفراد في الحياة والحرية والتملك. وقد أصبحت أفكار لوك عن الحكومة المقيدة الدعامة الرئيسية للثورة الأمريكية فيما بعد.

فقد كان ليبراليو القرن التاسع عشر بزعامة توماس جيفرسون وجون ماديسون مثلاً يفضلون حكومة مركزية ذات صلاحيات محدودة لخوفهم من أن الاختلافات فيما بين الولايات المكونة للاتحاد وسكانها سوف يؤدي إلى فشل أي محاولة لتأسيس حكومة مركزية قوية. إلا أن ذلك الموقف فقد أهميته تدريجياً مع تبني الولايات المتحدة للدستور الاتحادي وقضي عليه نهائياً بعد انتصار الشمال في الحرب الأهلية. أما الليبرالية الأمريكية في الوقت الحاضر فإنها تختلف اختلافاً جذرياً عما كانت عليه في القرن التاسع عشر. فقد شهد الاتجاه الليبرالي تغيراً ملحوظاً منذ نهاية الحرب الأهلية وخلال فترة الثورة الصناعية ومابعدها. حيث شهدت تلك الفترة حدوث أزمات اقتصادية كبيرة تأثر بها الفلاحون على وجه الخصوص نتيجة لانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية وارتفاع معدلات الفائدة. وقد أدت تلك الأزمات الاقتصادية إلى تبلور حركتين ليبراليتين جديدتين هما: ***حركة الإصلاح الشعبي، والحركة التقدمية***.

وقد أنشأت الحركة الشعبية حزبها الخاص بها، وكان من أهم مطالبها العمل على تحقيق مزيد من الديمقراطية الحكومية من خلال اتباع اسلوب الاقتراع السري والانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ. بالاضافة إلى تبنيها لإصلاحات اقتصادية رئيسية هدفت إلى تعزيز دور الحكومة مثل مطالبتها بتأميم السكك الحديدية والمطالبة باضافة معدن الفضة إلى الذهب كغطاء للعملة بهدف زيادة كميات النقود المطروحة للتداول. ومع أن الحزب الشعبي لم ينجح في ازاحة أي من الحزبين الرئيسيين إلا أن أفكاره قد أثرت كثيراً في برامج الحزب الديمقراطي خلال القرن العشرين (هيرسون، ١٩٨٧، ٤٤٠ - ٤٦٨).

أما الحركة التقدمية.. فقد ظهرت في المراكز الحضرية في أوساط الطبقة المتوسطة للمطالبة بمزيد من الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ودعم أنصارها البرامج الحكومية الهادفة إلى التخفيف من الآثار السلبية التي نتجت عن حركة التصنيع مثل حظر عمل الأطفال وتقديم تعويضات للعمال المتضررين، والمطالبة بحد أدنى للأجور. وقد كان تأثير تلك الحركة كبيراً في بدايات القرن الحالي إذ أخذ الكونجرس بكثير من أفكارها وأصدر بشأنها سلسلة من التشريعات والقوانين خلال فترة حكم الرئيسين ثيودور روزفلت، ويدرو ويلسون (هيرسون ١٩٨٧، ٤٦٩ - ٤٩١). وقد كان للصعود المتنامي لكل من الحركة الشعبية والحركة التقدمية دور هام في اضعاف الاتجاه الليبرالي التقليدي القائم على الحد من دور الحكومة وخاصة في المجال الاقتصادي. حيث أصبح الليبراليون ينظرون للحكومة المركزية على أنها وسيلة مهمة للحفاظ على مصالح الأكثرية من استغلال الأقلية. فقد استخدم فرانكلين روزفلت الذي جاء إلى السلطة في الثلاثينات من هذا القرن مصطلح الليبرالية ليشير إلى برنامجه السياسي (العهد الجديد) The New Deal، الذي دعا فيه إلى دور أكثر فعالية للحكومة المركزية في النشاط الاقتصادي، بالاضافة إلى خلقها لبرامج الرفاه الاجتماعي وتقديمها المساعدة لبعض الجماعات مثل تنظيمات العمال لتمكينها من تعزيز قدرتها التفاوضية في مواجهة أصحاب رأس المال (Wilson, 1987).

وفي الوقت الحاضر يبدو واضحاً أن الليبرالية الأمريكية قد حولت اهتمامها ووسعت نطاقه ليشمل موضوعات السياسة الاجتماعية والخارجية. إلا أن ذلك التحول كان مكلفاً من الناحية السياسية. فقد أدى التحالف الوثيق بين الليبراليين وأنصار حركة الحقوق المدنية في المجال الاجتماعي إلى اضعاف التأييد للاتجاه الليبرالي بين سكان الولايات الجنوبية من البيض الذين رأوا فيه تهديدا لمواقعهم في المؤسسات السياسية. كما تأثر الاتجاه الليبرالي سلباً بين سكان المناطق الحضرية في الشمال الذين رأوا في التوجهات الليبرالية القائمة على تطوير وتنمية الأقلية السوداء تهديداً لمصالحهم الاقتصادية. كذلك فقد الليبراليون كثيراً من التأييد الشعبي لهم نتيجة لموقفهم المؤيد لقرار المحكمة العليا في قضية Roe vs Wade الذي أضفى المشروعية على حق الاجهاض. أما في المجال السياسي فقد كان لمناهضة الليبراليين للتدخلات العسكرية الأمريكية في الخارج ومعارضتهم لزيادة حجم الإنفاق العسكري دور في اضعاف التأييد الشعبي لهم وخاصة في أوساط أولئك الذين رأوا فيه موقفاً متخاذلاً.

وقد دفع ذلك التراجع في شعبية الاتجاه الليبرالي. بمجموعة من الكتاب والسياسيين إلى القيام بمحاولة تحسين الصورة الليبرالية عن طريق ادخال بعض التحديث والتعديل عليها. ونتج عن ذلك ظهور حركة جديدة عرفت بالليبرالية المحدثة والتي كان من أهم أهدافها تحويل اهتمام الاتجاه الليبرالي من هدف توزيع الثروة إلى هدف خلق الثروة. وإلى تبني مواقف أكثر إيجابية من الرأسمالية الأمريكية وتشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص. بالإضافة إلى محاولة تحسين مستوى الخدمات المقدمة من الحكومة واصلاح برامج الضمان الاجتماعي (Kaus 1984; Glastris 1990).

ثانياً: الاتجاه المحافظ:

بالمقارنة مع الثقة الليبرالية في قدرة الأفراد على تجاوز الصعاب، فإن الاتجاه المحافظ يقوم على الشك وعدم الثقة في الفرد ولذلك يهتم المحافظون بإبراز قيمة التقاليد والممارسات كمرشد وموجه للمستقبل. ويستمد الاتجاه المحافظ أفكاره من كتابات المفكر البريطاني أدموند بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧) وخاصة كتابه المعنون: «*ملاحظات عن الثورة الفرنسية*»، والذي صدر كردة فعل للتجاوزات التي أحدثتها الثورة الفرنسية ولرفضها للتقاليد القائمة. حيث زعم بأن المجتمعات تنمو ببطء ونحو هدف، وبذلك فإن الماضي يعطي الاستمرارية للأجيال الحاضرة والمستقبلة وأن خبرة الأجيال الماضية تعتبر أفضل طريق ممكن لاقامة حكومة جيدة. وقد كان بيرك يفضل الحكومة التي تقوم عليها الطبقة الأرستقراطية لأن الأفراد بنظره ليسوا متساوين في القدرة أو الذكاء، وبذلك فلا ينبغي أن يعتبروا متساوين في مجال حكم المجتمع.

وقد كان من الصعوبة بمكان التوفيق بين أفكار بيرك المحافظة والتجربة الأمريكية التي كانت تقدس المساواة في الفرص بين الأفراد، حيث تميزت تلك التجربة بغياب الطبقة الأرستقراطية وضعف تأثير الكنيسة بالاضافة إلى افتقادها للتقاليد الملكية التي كانت ضرورية لقيام مثل تلك المحافظة. ومع ذلك فإن الاتجاه المحافظ في الولايات المتحدة الذي انعكس في شخصية جون أدامز الرئيس الثاني للولايات المتحدة كان يشترك مع بيرك في رفضه تجاوزات الثورة الفرنسية، وفي تقديسه للملكية الخاصة. لكن أدامز بخلاف بيرك لم يربط بين حقوق الملكية وأرستقراطية الأرض.

وقد كان المحافظون في الأيام الأولى للجمهورية الأمريكية بقيادة الكسندر هاملتون وجون أدامز، متحمسين ومؤيدين لوجود حكومة قوية حيث كان الاعتقاد السائد بينهم في ذلك الوقت أنه فقط الحكومة المركزية بقيادة النخبة المثقفة الثرية بإمكانها الحفاظ

على الحقوق الأساسية للإنسان. وقد كانت الحكومة والقوانين بنظرهم ضرورية للحفاظ على الفضائل العامة وتنميتها والحد من جشع الأفراد. وقد شهد الاتجاه المحافظ تغيرات جذرية نتيجة للآثار التي أحدثتها الثورة الصناعية التي أعقبت الحرب الأهلية. فعلى الرغم من أن رواد الاتجاه المحافظ من أمثال جون أدامز والكسندر هاملتون وجون مارشال، كانوا يفضلون حكومة نخبة مركزية قوية للدفاع عن مصالح الطبقات المالكة من تهديد حكومات الولايات الأكثر راديكالية. إلا أنهم اعتنقوا مع بداية عصر التصنيع مبدأ عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي نتيجة لفقدانهم الثقة في الحكومة المركزية، وخاصة بعد أن فشلوا في الابقاء على حكم النخبة بعدما أصبح حق التصويت مباحاً في البداية لجميع الذكور من البيض. ومنذ ذلك الوقت بدأ أنصار هذا الاتجاه في التركيز على ضرورة تحجيم الحكومة المركزية عن طريق الدعوة إلى منح الولايات مزيداً من الصلاحيات، وإلى ضرورة احترام حق الملكية والحفاظ عليه. كما أصبح المحافظون أكثر تفضيلاً للسوق الحرة من السوق المنظمة، وأكثر ميلاً إلى تقديم حقوق الولايات على حقوق الحكومة القومية، وأكثر ميلاً إلى الاعتماد على الحرية الفردية في الشؤون الاقتصادية. وبذلك أصبح المحافظون في تأكيدهم على الفردية والنمو الاقتصادي والدور المحدود للحكومة أقرب إلى ليبرالية جيفرسون وجاكسون منهم إلى محافظة بيرك وأدامز.

وشهد الاتجاه المحافظ تطوراً ملحوظاً بعد اعتناقه للفردية الاقتصادية التي طورها هربرت سبنسر، والتي كانت تعرف بالداروينية الاجتماعية والتي اتخذت من نظرية البقاء للأصلح شعاراً لها. حيث كانت ترى أن الناجحين - بفضل نجاحهم ذاته - هم أصلح من سواهم، وبذلك فهم أحرى من سواهم بالبقاء ومواصلة الحياة، وأن الخاسرين قد خسروا نظراً لعدم صلاحيتهم أصلاً وأن ذلك في صالح المجتمع ككل (Rossiter 1982). وعلى الرغم من تطرف تلك الأفكار إلا أنها قد تركت آثارها واضحة على التفكير المحافظ في عصر التصنيع حيث أصبح التركيز بالكامل تقريباً على الفرد وعلى مطالبة الحكومة بالابتعاد عن الطريق.

ومع وصول فرانكلين روزفلت إلى السلطة، ونجاحه في تطبيق برنامجه الذي عُرف بالعهد الجديد New Deal، والذي تضمن اقرار برامج ليبرالية واسعة النطاق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. اتسم الاتجاه المحافظ بالسلبية وتحول المحافظون إلى الجانب الدفاعي طوال الفترة الممتدة بين ١٩٣٣ - ١٩٨١، حيث عارضوا معظم الاصلاحات الليبرالية الداخلية مثل نظام الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

إلا أن الاتجاه المحافظ قد اتخذ منحى جديداً أكثر إيجابية في الفترة الأخيرة بعد وصول رونالد ريجان إلى السلطة، تمثل في محاولات خفض الانفاق الاجتماعي، وتعديل النظام الضريبي، واعادة بناء النظام الدفاعي. أما في الجانب الاجتماعي.. فعلى الرغم من أن عدداً من المحافظين قد عارضوا قوانين الحريات المدنية التي صدرت في الستينات بحجة أنها تنتقص من حقوق الولايات، إلا أنهم الآن يقبلون بتلك القوانين باعتبارها جزءاً رئيسياً من النظام السياسي لكنهم لازالوا يعارضون نظام الحصص والتفضيلات في ميادين العمل والتعليم والعقود الحكومية كوسائل لفرض تطبيق قوانين الحقوق المدنية. حيث يزعمون أن الحقوق المدنية ينبغي أن تُعنى بالمساواة في التعامل والفرص وليس في النتائج. إلا أن المحافظين لازالوا أوفياء لمبادئ بيرك وأدامز فيما يتعلق بالدور الأخلاقي للدولة حيث يؤمن المحافظون المعاصرون بضرورة أن تعمل الدولة على تنمية الفضيلة والمسؤولية الاجتماعية، وأن تتخذ الخطوات الضرورية لتحسين البيئة الأخلاقية للمجتمع.

ومنذ بداية السبعينات برز على الساحة الأمريكية حركة سياسية جديدة عُرفت بالمحافظة المحدثة، والتي أنشأها عدد من المفكرين والمثقفين الليبراليين الأمريكيين ممن لم يكونوا على وفاق مع بعض الأفكار السائدة في الأوساط الليبرالية التي ينتمون إليها نتيجة لشعورهم بأن الليبرالية المعاصرة قد بالغت كثيراً في تقييمها لقدرة الحكومة على حل المشاكل الاجتماعية مثل عدم المساواة الاقتصادية والتمييز العنصري. وانطلاقاً من شكهم في قدرة الحكومة على القضاء على تلك المشاكل، فقد أكد المحافظون المحدثون على أهمية السياسات الهادفة إلى تشجيع النمو الاقتصادي مثل خفض الضرائب على الدخول الكبيرة وتقليص الضوابط والقيود الحكومية المفروضة على القطاع الخاص، وذلك لأن مثل ذلك النمو الاقتصادي بنظرهم سوف يوسع دائرة الفرص الاقتصادية ويؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي (Kristol, 1983). ولكن المحافظة المحدثة تختلف عن الاتجاه المحافظ التقليدي في دعمها لحكومة رفاهية معتدلة (كبرامج الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة والرعاية الصحية) لأن ذلك سيعزز من ولاء المواطنين للنظام الرأسمالي القائم. وقد برز اتجاه المحافظة المحدثة كقوة سياسية وفكرية مؤثرة على الخطاب السياسي الأمريكي، حيث كان لأفكارها تأثير واضح على ادارة الرئيس ريجان. واحتل عدد من المنتمين إلى هذا الاتجاه أو المتعاطفين معه، مراكز حساسة في تلك الادارة من أمثال: جين كير كباتريك، التي أصبحت سفيرة لأمريكا في الأمم المتحدة، والكسندر هيج الذي شغل منصب وزير

الخارجية، ووليم كيسي الذي شغل منصب مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA (Blunebthal, 1986)، كما كانت سبباً رئيسياً في دفع الاتجاه الليبرالي إلى إعادة تقويم أوضاعه مما أدى إلى بروز الاتجاه الليبرالي المحدث.

الاتجاهات المناهضة للأيديولوجية السائدة:

على الرغم من أن الليبرالية الكلاسيكية تعتبر الايديولوجية السائدة في الولايات المتحدة، إلا أن ذلك لايعني أن جميع الأمريكيين يشتركون في اعتناقها. فهناك على الجانب الآخر اتجاهات راديكالية يعتنقها أقلية من المجتمع الأمريكي تتحدى وتشكك في شرعية كثير من قيم النظام السياسي والاجتماعي القائم ولديها أفكار وتصورات تعتبر خارجة عن ماهو مألوف اليوم في الحياة السياسية الأمريكية وتحاول ادخال تغييرات جذرية عليه إلا أن تلك الاتجاهات تعمل من خلال الاطار الديمقراطي للنظام السياسي وتؤمن بالتداول السلمي للسلطة وبقوانين اللعبة السياسية، ويمثل كلٌ من اليسار الجديد، واليمين، والحريون Libertarian. أبرز تلك الاتجاهات الموجودة حالياً.

أولاً : اليسار الجديد:

كان أول ظهور لاتجاه اليسار الجديد خلال الستينات من هذا القرن. ويرجع السبب في بروز هذا الاتجاه إلى حالة الرخاء الاقتصادي التي تمر بها الولايات المتحدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي تزامنت مع حدوث تغييرات جذرية واسعة في كل مجالات الحياة السياسية تقريباً. ومن أهم تلك المجالات التي شهدت تحولاً واضحاً موضوعات الاهتمام الشعبي. فقد ساهم النجاح الاقتصادي في اشباع الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لدى شريحة واسعة من السكان. ولذلك فقد كان طبيعياً أن تتحول أنظار كثير من الأفراد نحو أهداف اجتماعية جديدة لاشباعها وكان على قائمة تلك الأهداف التي أُطلق عليها *(القيم مابعد المادية)* المساواة الاجتماعية، وحماية البيئة، ومناهضة الطاقة النووية، والمساواة الجنسية، وحقوق الإنسان (Ingelhart, 1983). وترافق مع ذلك حدوث تغييرات في الأسلوب السياسي حيث أصبحت عملية توسيع المشاركة العامة في عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية مطلباً اجتماعياً ملحاً لأنصار اليسار الجديد. وارتبط ذلك التطور في الاسلوب السياسي بانتشار حركات الاحتجاج الشعبية وجماعات العمل الوطني وغيرها من وسائل المشاركة السياسية غير التقليدية. حيث أصبح المنتمون لهذا الاتجاه أكثر اصراراً على المشاركة السياسية (Dalton and Others, 1984). وانعكس ذلك الاصرار على المشاركة في حركات الاحتجاج الواسعة في المجتمعات ضد التورط الأمريكي في

فيتنام، وضد التمييز العنصري، والتظاهرات ضد التوسع في استخدام الطاقة النووية. وينحدر المنتمون لهذا الاتجاه في الغالب من الشباب الأكثر تعليماً وثراء الذي يشكلون اليوم مايسمى بالطبقة المتوسطة الجديدة. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن الأيديولوجية أكثر ارتباطاً بالقيم منها بالطبقة الاجتماعية. فما يميز اليسار من اليمين بالنسبة لهؤلاء ليس الخصائص الاجتماعية بل الاختلافات القيمية.

ثانياً: اليمين الجديد:

ظهر هذا الاتجاه في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات الميلادية كردة فعل في الغالب للمطالب التي نادى بها أنصار اليسار الجديد خلال الستينات. حيث حاول اليمينيون الجدد اعادة التأكيد على أهمية القيم التقليدية اليهودية المسيحية في المجتمع الأمريكي في وجه التحديات المتزايدة لها من قبل اليسار الجديد (Lipset, 1981b). ويعتنق أتباعه مزيجاً من عناصر الاتجاه المحافظ التقليدي وعناصر الاتجاه الشعبي حيث يعتقدون بأن الحكومة الأمريكية تدار من قبل جماعات مصالح شخصية ونفعية ضيقة الأفق. وينضوي تحت هذا الاتجاه عدد من زعماء الكنيسة البروتستانتية أو مايسمى بـ*(الأغلبية الأخلاقية)*، وجماعات مناهضي الاجهاض، والمعارضون لفكرة تنظيم حمل السلاح بالاضافة إلى عدد من أعضاء الطبقتين العاملة والوسطى الذين شعروا بالامتعاض والتهميش من السياسات الليبرالية المعاصرة في نفس الوقت الذي لم يشعروا فيه بالارتياح من سياسات الاتجاه المحافظ التي يرونها متحيزة لأصحاب رؤوس الأموال. ويزعم ريتشارد فيجوري Viguerie أحد أبرز قيادات هذا الاتجاه أن المؤسسات الأمريكية الرئيسية تدار بواسطة نخبة ليبرالية تعتقد بأن الشعب الأمريكي يعوزه الذكاء لادارة شؤونه بنفسه ولذلك فلابد للحكومة أن تختار أشخاصاً أذكياء ومؤهلين لادارة شؤون المجتمع. ولابد لأولئك الأفراد أن يكونوا حائزين على شهادات عليا بالاضافة إلى حصولهم على اعتمادات خاصة من مؤسسات النخبة الشرقية (في اشارة إلى جامعات الشمال الشرقي في الولايات المتحدة) (Viguerue, 1983).

ويزعم أصحاب هذا الاتجاه بأن دعم هذه النخبة الليبرالية للسياسات التحررية مثل: (حق الاجهاض، وتقبل الشذوذ الجنسي، وتعليم الجنس في المدارس، بالاضافة إلى معارضتهم للصلاة في المدارس الحكومية ورفضهم لوضع أية قيود على أفلام الجنس والعنف). تعتبر مسؤولة إلى حد كبير عن التردي والانحلال الأخلاقي في المجتمع الأمريكي (Ibid). ويرى اليمينيون الجدد أن هدفهم يتلخص في تخليص

المواطن الأمريكي من طغيان المجتمع القائم على مبدأ الجماعية الذي ينادي بسيطرة الدولة على جميع الأنشطة الاقتصادية بالاضافة إلى إيقاف تيار الانحلال الأخلاقي وتحديد ماهو ضروري لوضع أمريكا مرة أُخرى على الطريق الإلهي (Falwell, 1980).

ومع أن أصحاب هذا الاتجاه يعتبرون محافظين فيما يتعلق بالدفاع عن القيم الثقافية والأخلاقية التقليدية، إلا أنهم لايهتمون بالمحافظة على المؤسسات القائمة في المجتمع، أو الدفاع عنها.. بل إن الاستراتيجية السياسية لهم تقوم على أساس بسط سيطرتهم على تلك المؤسسات حتى يمكنهم من خلالها تحقيق التغيرات الجذرية في قيم وطبيعة المؤسسات (Viguerie 1981). وقد بلغ هذا التيار أوج ازدهاره في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات. إلا أن شعبيته بدأت في التضاؤل منذ نهاية الثمانينات نتيجة لغياب رونالد ريجان عن الساحة السياسية وتورط عدد من زعماء هذا الاتجاه وبخاصة من زعماء الكنيسة البروتستانتية مثل: جيمي سواجارت، وجيم بيكر وأورال روبرتز لسلسلة من الفضائح الجنسية، كما فشل مرشح هذا الاتجاه لانتخابات الرئاسة في عام ١٩٨٨ القس بات روبرتسون في الحصول على قدر كافٍ من الأصوات، مما اضطره إلى الانسحاب من الانتخابات في مرحلتها التمهيدية.

ثالثاً: الحريون المؤيدون لمذهب الحرية (The Libertarian) أو الليبرتيريان:

يستمد هذا الاتجاه جذوره الفكرية من الحركة الليبرالية الكلاسيكية في القرنين الثامن والتاسع عشر، وخاصة أفكار كل من الرئيس جيفرسون والرئيس آندرو جاكسون. حيث يشترك الحريون مع أسلافهم الليبراليين الكلاسيكيين في الاعتقاد بضرورة تحجيم دور الدولة إلى أضيق الحدود الممكنة. فالدور الأساسي للدولة بنظرهم ينبغي أن يقتصر على حماية الحقوق الإنسانية المتمثلة في حق الحياة والحرية والتملك (Hospers 1974). وعلى العكس من الليبراليين المعاصرين والديمقراطيين الاشتراكيين الذين يؤيدون توسيع دور الحكومة في المجال الاقتصادي أو المحافظين التقليديين واليمين الجديد الذين يصرون على دور أكبر للحكومة في محاربة القيم غير الأخلاقية مثل: الزنى، والاجهاض، والشذوذ الجنسي. فإن أنصار هذا الاتجاه يعارضون وبنفس القوة أي محاولة لزيادة نفوذ وسلطة الحكومة سواء في المجال الاقتصادي أو الأخلاقي.

ويؤيد أنصار هذا الاتجاه انتهاج مبدأ العزلة في السياسة الدولية ويدعون إلى عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، حيث يعتقدون أن الأحلاف العسكرية والمساعدات العسكرية تؤدي فقط إلى زيادة احتمالية الحرب والتي بدورها تؤدي إلى تعزيز سلطة الحكومة. ولذلك فهم يدعون الولايات المتحدة إلى التحلل من كل التزاماتها العسكرية

والسياسية تجاه الدول الأخرى (Rothbard 1978). كما يطالبون بخفض كبير في ميزانية الدفاع ويعارضون نظام التجنيد الإلزامي، حيث يعتبرونه نوعاً من أنواع الاستعباد (Clark, 1980).

ولحزب «الحريون» إسهامات هامة بالفكر والرأي فيما يتعلق بالدولة وبالمسؤوليات المحلية. حيث يعارض هؤلاء أي تدخل حكومي في حياة الأفراد باعتباره يمثل خرقاً وامتهاناً للحرية الفردية. وبذلك فإن معارضتهم لمثل تلك التدخلات تمتد لتشمل كل القواعد واللوائح والرخص التي تضعها أو تنظمها الحكومة، بما في ذلك منح الترخيص للأطباء والصيادلة بمزاولة مهنتهم. فهم يسعون نحو ايجاد اقتصاد محرر من جميع القيود والعوائق، فضلاً عن مطالبتهم بالغاء معظم الأعباء الضريبية وكل العقوبات المتعلقة بما يسمونه بـ(الجرائم غير الجنائية)، مثل تلك المخلة بالآداب العامة كممارسة البغاء والشذوذ الجنسي والقمار والمخدرات (Clark, 1980).

وعلى الرغم من أن حزب الحريون لايزال من الأحزاب الصغيرة إلا أن أفكاره قد أثرت بشكل ملحوظ على سياسات الحزبين الرئيسيين في البلاد اللذين تبنيا كثيراً منها في برامجهما الحزبية في الفترة الأخيرة.

أثر الأيديولوجية السياسية على السياسة العامة:

يزعم تشارلز اندرسون Anderson أن العملية السياسية تعكس جزئياً الاختيارات الأيديولوجية والقيمية للقادة السياسيين. فالمعتقد بنظره يوجه الأفعال السياسية كما يضفي الشرعية على قرارات القادة السياسيين. إلا أن هناك عدداً آخر من المتغيرات غير المعتقدات الأيديولوجية عن الحرية والمساواة تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل وتوجيه السياسة العامة. ومن أهم تلك المتغيرات، تلك المتعلقة بالنواحي الشخصية والوظيفية للقادة، وتشمل المتغيرات الشخصية كلاً من دوافع القادة ومنظورهم للحرية والمساواة، وأهمية القيم الأخرى مثل العدالة والسلام والتقدم، والآثار المتوقعة لقرارات السياسة العامة، وكمية المعلومات المتوفرة حول المواقف الشعبية، ومطالب جماعات المصالح، بالاضافة إلى الإمكانية التقنية لتنفيذ برنامج معين. أما المتغيرات الوظيفية فتشمل السيطرة المنظمة للقادة السياسيين على البيئة، قوة مراكز القوى المنافسة، والمصادر الاقتصادية المتوفرة لتنفيذ السياسة، ومحتوى القيود الدستورية، والسياسات الماضية المؤثرة على الأوضاع القائمة. وتقيد هذه العوامل الشخصية والوظيفية قدرة الحكومة على وضع سياستها، وبالتالي تحد من قدرة القادة على ترجمة انتماءاتهم السياسية إلى سياسات عامة. ولذلك يمكن القول إنه على الرغم من صعوبة تقدير حجم تأثير

الأيديولوجية السياسية على السياسة العامة بدقة.. إلا أنه لاينبغي اغفال الدور الذي يمكن أن تلعبه في توجيه السياسة العامة حيال الحريات المدنية وتوزيع الثروة (Anderson, 1979).

وتوصف السياسة الأمريكية أحياناً بأنها غير أيديولوجية. وهذا يعتبر صحيحاً إلى حدما، لأن الصراع بين التقاليد الأيديولوجية المتنافسة يعتبر نادراً في الولايات المتحدة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأيديولوجية الأمريكية لم تجد لها مستقراً في نظام للطبقات الاجتماعية (كما حدث في أوروبا). فالولايات المتحدة كما يزعم لويس (Hartz). تخطت المرحلة الاقطاعية التي أفرزت نظام الطبقات الاجتماعية، ومن ثم فإن الأمريكيين بفقدهم لنظام اجتماعي طبقي لم يطوروا تقاليد اجتماعية فعالة، وبالتالي لم تتبلور الأيديولوجية المصاحبة لمثل تلك التقاليد (Hartz 1955) فلم تشهد التجربة الأمريكية ظهور تقاليد اجتماعية اقطاعية محافظة حتى تمهد الطريق لقيام أيديولوجية اشتراكية في أوساط من يشعرون بالحرمان الطبقي. حيث اختفت الفوارق الطبيعية بين الأمريكيين نتيجة للحراك الاجتماعي وروح العمل والانجاز. وبدون تواجد أيديولوجية اشتراكية يمكن أن تساعد على تشكيل وتحديد الأيديولوجيات الأخرى تصبح الأيديولوجية الأمريكية مجرد أفكار تصالحية أو معتدلة. وتبعاً لذلك فإن السياسة الأمريكية لم تتميز بأيديولوجيات مسيطرة تستند إلى قاعدة جماهيرية عريضة سواء باتجاه اليمين أو اليسار، فمعظم الأمريكيين في الواقع يشغلون مكاناً وسطياً في طيف الأيديولوجية.

وقد انعكس ذلك الغموض الأيديولوجي على السياسة العامة في الولايات المتحدة التي تبدو خليطاً من الأفكار الليبرالية والمحافظة. فهي ليبرالية من حيث تأكيدها على الإيمان بالتقدم والعقلانية وبالقدرة على ابتكار الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه الولايات المتحدة، وهي محافظة من حيث مقدمتها المنطقية التي تؤكد على أن الحاضر والمستقبل إنما يتشكلان بتأثير الماضي وإيحائه. ومن ثم، فإن رسم السياسة العامة يتبلور من خلال التسويات أو الحلول الوسط والمساومات بين الجماعات المختلفة المكونة لنسيج المجتمع الأمريكي. كما انعكس هذا الوضع على النظام الحزبي في الولايات المتحدة، حيث فشلت الأحزاب ذات الأيديولوجيات المتطرفة سواء إلى اليسار أم إلى اليمين في تعزيز مواقعها على الساحة السياسية الأمريكية وبقيت هامشية وعديمة التأثير. وهذا يفسر مثلاً غياب أي وجود ملموس للأحزاب الاشتراكية أو القومية كما هي الحال في القارة الأوروبية. كما أن الحزبين الرئيسيين قد تأثرا أيضاً بتلك

الأيديولوجية التصالحية. فعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي لازال الحزب الأكثر ليبرالية، والحزب الجمهوري الأكثر محافظة إلا أن كلا الحزبين وفي سعيهما لاجتذاب أكبر قدر ممكن من الأصوات قد ابتعدا عن اتخاذ أي مواقف أيديولوجية متطرفة وحاولا الاقتراب من منطقة وسط الطيف الأيديولوجي، مما جعل مواقفهما تتميز بتقارب واضح حول معظم القضايا المطروحة بحيث أصبح من العسير على جمهور الناخبين التمييز بينهما. فكما أن هناك ديمقراطيين محافظين.. فهناك أيضاً جمهوريون ليبراليون. وأصبح هناك في الواقع تداخل عميق ليس فقط بين المعتقدات والبرامج الحزبية بل حتى بين جمهور الناخبين. وبذلك فإن الأحزاب الأمريكية تعتبر في الواقع مجرد مظلات عريضة يمكن أن يستظل بها جميع الأمريكيين أياً كانت عقلياتهم وأفكارهم (Rositer, 1960).

لكن مع ذلك، فإن السياسة الأمريكية تعتبر أيديولوجية أو متأثرة بالأيديولوجية إلى حدما. ويبدو أن تأثير الأيديولوجية على السياسة العامة في الولايات المتحدة قد أصبح أكثر وضوحاً خلال الفترة الممتدة منذ نهاية الستينات وحتى منتصف التسعينات وخاصة في مجالي السياسة الخارجية والاقتصادية. حيث تميزت هذه الفترة ببروز اختلافات أيديولوجية بين مواقف الاتجاهين الليبرالي والمحافظ حيال عدد من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي واجهت المجتمع الأمريكي مثل الصراع من أجل الحرية، والمساواة العرقية، ومعارضة التورط الأمريكي في فيتنام، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض الانتاجية، والاتجاه نحو أساليب حياة جديدة.

ففي مجال السياسة الخارجية يعتبر المحافظون أكثر ميلاً إلى تبني موقف متشكك ومرتاب نسبياً في التعامل مع الدول الأجنبية. أي أن لديهم نظرة عدائية للعالم قائمة على اعتبار الخصم معتدياً نظراً لأنهم يعتبرون الصراع أمراً حتمياً، وأن الأمل في علاقات سلمية دائمة يبدو ضئيلاً. وتبعاً لذلك فإنهم يميلون إلى تعزيز القدرة العسكرية للولايات المتحدة للحفاظ على السلام انطلاقاً من مقولة: «إن أفضل السبل للمحافظة على السلام يتمثل في الاستعداد للحرب». ونظراً لتلك النظرة الشكية التي تسيطر على المحافظين فمن المتوقع أن تكون علاقاتهم مع الدول الأخرى قائمة على مفهوم القوة مدعومة بالتحالفات الدفاعية مع الأصدقاء ضد الأعداء المحتملين. كما أنهم يميلون إلى قصر برامج المساعدات الخارجية على الدول الحليفة، مع التركيز على جانب المساعدات العسكرية.

أما النهج الليبرالي في العلاقات الدولية فيختلف بشكل كبير. إذ يعتقد الليبراليون

أن الناس أخلاقيون في الأصل وقادرون على حل خلافاتهم بطرق عقلانية. ولذلك فالحرب بالنسبة لهم تعتبر حالة استثنائية، وأن السلام والتعاون منسجمان مع الطبيعة الإنسانية. ومع أن الليبراليين لايتجاهلون بالتأكيد الجانب العسكري في السياسة الخارجية. إلا أنهم أقل تركيزاً عليه من نظرائهم المحافظين. وتنعكس ثقتهم في العقلانية الإنسانية بوضوح في تأكيدهم على أن أفضل السبل للحفاظ على السلم الدولي يتمثل في التعرف على أسباب الحرب والعمل على القضاء عليها. ولذلك يميل الليبراليون في مساعداتهم للدول الفقيرة إلى التركيز على المساعدات الاقتصادية والتقنية بشكل كبير للقضاء على مايعتقدونه أسباباً للحرب مثل: الفقر، الأمراض، والجهل. كما يعلقون أهمية كبيرة على البرامج التبادلية بين المثقفين والفنانين والناس العاديين كوسائل لتقليص حدة الخلاف والتوتر في العلاقات الدولية. كما يؤمن الليبراليون بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات من أمثال فيالق السلام، الأمم المتحدة، أو البنك الدولي في تعزيز التفاهم والسلام بين الدول وهي المؤسسات ذاتها التي ينظر إليها المحافظون نظرة شك وارتياب (Baradat, 1988).

أما في المجال الاقتصادي فإن الليبراليين يعتبرون أكثر ميلاً إلى زيادة الانفاق الحكومي على البرامج الداخلية. ولايكتفون بزيادة حجم الانفاق فقط.. بل إنهم أيضاً يعملون على توزيعه على أوسع نطاق وخاصة بين الفئات الأكثر ميلاً للاستهلاك. كذلك يحبذ الليبراليون تحقيق مزيد من المساواة الاقتصادية والعرقية والجنسية ويطالبون الحكومة بأن تلعب دوراً أكثر إيجابية في مجال ضمان تحقيق تلك المساواة. أما المحافظون فيرفضون فكرة أن تلعب الدولة أي دور في مجال تحقيق المساواة الاقتصادية حيث يرون أن الاقتصاد الرأسمالي كفيل بتحقيق مثل تلك المساواة. كما أنهم في العادة يؤيدون تقليص حجم الانفاق الحكومي على البرامج الداخلية ويحبذون توجيه الانفاق إلى شريحة صغيرة من المجتمع متمثلة في أصحاب المؤسسات والأعمال الكبيرة الذين بدورهم يعتبرون أكثر الناس ميلاً إلى الادخار. وتبعاً لذلك فإن السياسات الليبرالية تميل إلى ممارسة ضغوط تضخمية على الاقتصاد عن طريق زيادة كمية النقود المتداولة. أما السياسة المحافظة فهي على العكس من ذلك تحاول ممارسة ضغوط انكماشية على الاقتصاد.

ويرجع ذلك الاختلاف الأيديولوجي في المجال الاقتصادي إلى اختلاف وجهات النظر بين الاتجاهين حول ترتيب الأولويات الاقتصادية. فالمحافظون يؤكدون على أن الاقتصاد الأمريكي يعتبر اقتصاداً صناعياً، ولذلك فإن تقدم ورخاء البلاد يعتمد بدرجة

كبيرة على توفر قاعدة صناعية كبيرة ومتقدمة. لذا فعلى الرغم من إيمانهم بتحديد التدخل الحكومي في الاقتصاد إلا أنهم يرون أنه ينبغي على الحكومة أن تساهم في الجهود المؤدية إلى تأمين وتعزيز مثل تلك القاعدة الصناعية. ويشار إلى وجهة النظر تلك بـ«اقتصاد العرض» الذي يدعو إلى ضخ الأموال الحكومية مباشرة إلى شركات القطاع الخاص الكبرى بوسائل عدة مثل تقليص القيود الحكومية على المشاريع الاقتصادية، زيادة المعونات المقدمة لتلك المشاريع، تقليص حجم الضرائب المفروضة، تقديم العقود الحكومية المربحة، تقديم ضمانات القروض، هبات ومنح للأبحاث الممولة من الحكومة، رفع تعرفة الحماية الجمركية وغيرها. ويزعم المحافظون أن أصحاب الصناعات الكبيرة سوف يستخدمون تلك العائدات الاضافية لزيادة الانتاجية من خلال شراء مصانع وآلات جديدة كما أنهم سيعملون على تحسين ظروف العمال عن طريق زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل وزيادة المزايا الاضافية للأجور. أما تكاليف تلك السياسات فيرى المحافظون أنه يمكن توفيرها من خلال اللجوء إلى زيادة الضرائب على الفقراء والطبقة المتوسطة مع تقليص الخدمات الحكومية المقدمة لهم من خلال الغاء أو تقليص البرامج الحكومية الاجتماعية مثل: الدعم الحكومي للتعليم، برامج التدريب، برامج الضمان الاجتماعي وغيرها.

أما الليبراليون من الجانب الآخر فيتخذون منحى آخر.. إذ يؤكدون على أن المنافع الناتجة عن الدعم الحكومي المباشر يجب أن تذهب إلى الشعب ككل لا إلى الأغنياء فقط. وأن تعزيز القوة الانفاقية (القدرة الشرائية) للناس من خلال برامج الانفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الاستهلاك عن طريق شراء السلع المنتجة من قبل الصناعة والذي سيسهم في زيادة أرباح الشركات الصناعية مما يرفع مستوى الأجور والاستثمارات الرأسمالية. أما تكاليف تلك السياسات الليبرالية الاقتصادية فيعتقد الليبراليون أنه يمكن توفيرها عن طريق مايُعرف بـ«اقتصاد الطلب» الذي يركز على زيادة فعالية القيود الحكومية وزيادة الضرائب على الشركات الكبرى والطبقة الغنية بالاضافة إلى الطبقة المتوسطة (Ibid).

الخاتمة:

تطرقنا في هذا البحث إلى الأيديولوجية السياسية الأمريكية من حيث محدداتها واتجاهاتها وتأثيرها على السياسة العامة. وقد وجدنا أنه على الرغم من الجذور الأوروبية للأيديولوجية الأمريكية متمثلة في الليبرالية الكلاسيكية، إلا أن الأمريكيين قد

نجحوا في تكييف الليبرالية الكلاسيكية لتتلاءم مع ظروف وخصوصية البيئة الأمريكية. حيث كان لكل من التراث البيوريتاني - الكالفني تجربة الحدود المفتوحة، غياب الطبقة الأرستقراطية، الرخاء الاقتصادي، وظاهرة الهجرة أو التنقل. دور هام في تحوير وتعديل الليبرالية الكلاسيكية الأوروبية لخلق أيديولوجية أمريكية متميزة ساهمت بشكل فعال ولاتزال في بناء نظام سياسي مستقر على الرغم من التنوع الثقافي والديني والعرقي للشعب الأمريكي. إذ نجحت الأيديولوجية الأمريكية - القائمة على الديمقراطية والفردية والمساواة في الفرص والحرية والتسامح - في الحفاظ على تماسك نسيج المجتمع الأمريكي من خلال تشجيعها على انتهاج اسلوب المقايضة والحلول الوسط والتسامح لحل الخلافات القائمة والابتعاد عن المواقف المتطرفة، بالاضافة إلى تشجيعها للتكامل والانسجام بين المطالب التنافسية للجماعات المختلفة المكونة للمجتمع الأمريكي.

ومع أن الولايات المتحدة لم تشهد صراعاً أيديولوجياً حاداً كالذي يميز المجتمعات الأوروبية إلا أن ذلك لايعني أن السياسة الأمريكية ليست متأثرة بالأيديولوجية. فعلى الرغم من تقارب وجهات النظر بين الاتجاهين الليبرالي والمحافظ حيال معظم القضايا المطروحة إلا أن الفترة الأخيرة قد شهدت بعض التباين حيال عدد من القضايا وخاصة تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية.

قائمة المراجع: أولاً - المراجع العربية:

- داود، نبيلة. **الموسوعة السياسية المعاصرة**، مكتبة غريب: القاهرة - مصر، ١٩٩١م.
- نيفينز، ألان، وهنري ستيل كوماجر. **موجز تاريخ الولايات المتحدة**، ترجمة/ محمد بدرالدين خليل: الدار الدولية للنشر والتوزيع: القاهرة - مصر، ١٩٩٠م.
- سلامة، غسان. **الأيديولوجيا والسياسة الخارجية**، مجلة المستقبل العربي، السنة الرابعة، العدد ٢٩، ١٩٨١م، ص ١٠٨ - ١٢٨.
- سبيلا محمد (مراجعة كتاب). **تأثيرات الأيديولوجية في علم الاجتماع**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ١٩٨٣، ص ١٨١.
- هيرسون، ج.س. **سياسات.. وأفكار**، ترجمة/ صلاح الدين الشريف مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة - مصر، ١٩٨٤م.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Anderson, Charles, The Place of Principles in Policy Analysis. *American Political Science Review*, 73, Sp. 1979, PP. 711 - 723.

- Baradat, Leon, Politcal Ideologie: Their Origins and Impact, (New Jersey: Prentice Hall) 1988.
- Bell, Daniel. The End of Ideology, new rev. ed (NewYork: Colier Books), 1982.
- Blumenthal. Sidney, The Rise of Counter Establishment. NewYork: Times Books. 1986. P. 147.
- Clark, Ed, A New Begining. Ottawa, III.: Green Hill. 1980.
- Dalton, Russel, & Others, Electoral Change in Advanced Undustrial Democracies, Princeton, New Jersey: Princeton Universty Press, 1984.
- Fridrich, Carl, Man and his Governmenti an Empirical Theory of Politics. NewYork: Mcgraw Hill, 1963.
- Glastris, Paul, The Phillips Curve, *Washington Monthly*. June, 1990.
- Gleason, Philip, American Identity and Americanization, In Harvard Encyclopedia of American Ethic Group. ed. Stephen Thernstorm. Cambridge Mass.: Harvard University Press, 1980.
- Gorer, Geoffery, The American Character. New York: Knopf 1948.
- Hartz, Louis, The Liberal Tradition in America. New York. 1955.
- Heiment, Alan, Religion and the American Mind (Cambridge, Mass.: Harvard University Press) 1966.
- Hospers, John, What Libertarianism is. in Tibor, Machan ed. The Libertarian Altenative: Essays in Social and Political Philosophy. Chicago: Nelson Hall 1974.
- Ingelhart, Ronald, The Persistence of Material and Postmaterialist Value Orientations. *European Journal of Political Research*. 11:1983. pp. 81 82.
- Kallen, Horace, Culture and Democracy in the United States. New York: Boni & Liveright, 1924. p.94.
- Kaus, Mickey, Too Much Technology, not Enough Soul. *Washington Monthly*, Septemper. 1984.
- Key, V., Public Opinion and American Democracy, New York: Knopf. 1981.
- Kluckhohn, Clyde, Mirror for Man; NewYork: McGraw-Hill. 1944.
- Kluckhohn, Florence & Fred Strodtbeck, "Variations in Values Orientations,'. in ed D."

  Apter and Charles Andrian, Contemporary Analytical Theory, Englewood Cliffs, New Jersey Prentice-Hall, 1972.
- Kristol, Irving, Reflections of a Neoconservative: Looking Back, Looking Ahead. New York: Basic Books. 1983.
- Ladd, Everet Carll, The American Polity, (New York: W.W. Norton & Company Inc.) 1985

- Lee, Everett, The Tumer Thesis Re-examined., American Quarterly, Vol. 13 Spring 1961
- Lipset, Seymour, The Revolt Against Modernity in P. Torsvik, ed Center - Periphery Structures and Nation-Building. Bergen Universitetsforlaget. 1981b.
- Lipset, Seymour, The First New Nation. NewYork: Basic Books. 1963.
- Macridis, Roy, Contemporary Political Ideologies, 2d ed. (Boston: Little Brown) 1983.
- Mead, Margaret, And Keep Your Powder Dry: NewYork: Morrow 1942.
- Monsma, Stephen & Paul Henry, The Dynamics of American Political system (Illinois: The Dryden Press Inc.) 1972.
- Perry, Ralph, Puritainism and Democracy. New York: Vanguard Press 1944.
- Potter, David, People of Plenty: Economic Abundance and the America Character (Chicago: University of Chicago Press) 1954.
- Rothband, Murry, For a New Liberty: The LibertarianManifesto, rev. ed. New York: Collier 1978.
- Rossiter, Clinton, Conservatism in America. 2d ed. rev. Cambridge, Mass.: Harvard University Press. 1982.
- Rossiter, Clinton, Political Parties in America. Cornell University Press. 1960.
- Schlatter, Richard, The Puritan Strain, in John Higham (ed.), The Reconstruction of American History. (New York: Harper & Row) 1962.
- Stockman, David, The riumph of Politics: The Inside Story of Reagan's Revolution. New York: Harper and Row. 1982.
- Tumer, Frederick, The Frontier in American History (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1968).
- Viguerie, Richard, The New Right: We are Ready to Lead, Falls Church Va. 1981.
- Viguerie, Richard, The Establishment vs. the People: Is a New Populist Revolt on the Way. Chicago: Regnery Gateway. 1983.
- Walzer, Michael, What Does it Mean to Be an American, Social Research, Vol. 57, no. 3 fall 1990. pp.591-614
- Wilson, James, American Government (Lexington Mass: Health and Company), 1989.